الأمم المتحدة A/57/PV.64

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٦٤**
الاثنين، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٥ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) **تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/57/35)**

(ب) **تقرير الأمين العام (A/57/621)**

(ج) **مشاريع القرارات (A/57/L.34 و A/57/L.35 و A/57/L.36 و A/57/L.37)**

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): عندما بدأنا النظر في البند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون ''قضية فلسطين'' في يوم الجمعة الماضي، كنّا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي الدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وإقامة دولته. واليوم، نود أن ننضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في التأكيد من جديد على دعمنا الذي لا يتزعزع وتضامننا القوي مع الشعب الفلسطيني، متمنين له النجاح في نهاية المطاف في نضاله العادل.

ونشاطر المجتمع الدولي قلقه البالغ إزاء استمرار تجهم آفاق عملية السلام في الشرق الأوسط. لقد أدى غزو الأراضي الفلسطينية وإعادة احتلالها من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية في أوائل هذا العام إلى وقف عملية السلام وقفا تاما. ولم تؤد دورة العنف الجديدة في الشرق الأوسط إلى إغراق الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في حمامات دم رهيبة فحسب، بل إنها قوّضت أيضا السلام والاستقرار في المنطقة ككل.

ونتيجة لذلك، قُتل أو جُرح الآلاف من السكان المدنيين الأبرياء من الفلسطينيين والإسرائيليين، وتحطم قدر كبير من ممتلكاتهم واتخذت السلطة القائمة بالاحتلال تدابير وممارسات أخرى لاإنسانية ضاعفت من أعداد القتلى والجرحى من الشعب الفلسطيني. والحقيقة التي تثير قلقا بالغا هي أن الجاني يواصل إضفاء الشرعية على عملياته

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-71814 (A)
0271814

العسكرية، زاعما أنها تشكِّل جزءا من الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب.

وتعارض جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والإجراءات الخسيسة التي تتخذ ضد الشعب الفلسطيني. كما أنها تدين أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين. ونرى أن هذه الأعمال لن تجلب السلام ولا الأمن لأي من الشعبين. بل على العكس من ذلك، فإنها ستؤدي إلى معاناة لا نهاية لها وإلى انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط.

لذلك، نجدد دعوتنا إلى الامتثال الكامل وغير المشروط لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ ولكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما نحث الطرفين على احترام التزامهما بوقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي لصراعهما المأساوي الذي طال أمده.

وترى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها من المساندين الثابتين لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن الحل السياسي الذي يتم التوصل إليه بالتفاوض، ويكون مقبولا لكل الأطراف وخاضعا لإشراف دولي كما يكون وفقا لمبدأ المساواة في السيادة، هو وحده الذي يمكنه وضع نهاية لهذا الصراع. ومثل هذا الحل لا بد من أن يسبقه احترام الحقوق المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وخصوصا حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وبالطبع مبدأ الأرض مقابل السلام.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، دعما للشعب الفلسطيني المنكوب بالحرب، لا سيما في مجال الأنشطة الإنسانية. كما نشيد بلجان الأمم المتحدة ذات الصلة، وخصوصا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لمساعيها الفعالة في مناصرة القضية العادلة للشعب الفلسطيني والنهوض بها في كل أنحاء العالم.

غير أننا – شأننا شأن دول أعضاء أخرى – ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء التوتر المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشرق الأوسط بشكل عام، وإزاء تدهور الحالة على الصعيد الميداني. لذلك، نحث بقوة كل الأطراف المعنية في هذا الصراع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ووقف العنف، وإعادة عملية السلام إلى مسارها الطبيعي.

ويرى وفد بلادي أنه من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن يضاعف المجتمع العالمي جهوده من أجل بلوغ تلك الغاية. وبقيامنا بذلك فقط يمكننا أن نكبح تصاعد المذبحة الجارية هناك، وأن نؤمِّن التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية تفاوضية، ونحقق السلام الحقيقي، والاستقرار، والتنمية في الشرق الأوسط.

السيد الجميع (المملكة العربية السعودية): رغم أن القرن الماضي قد شهد تصفية كبيرة للاستعمار، ساهمت الأمم المتحدة بقدر كبير فيها في مناطق مختلفة من العالم، إلاّ أن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ما زال يتردى عاما بعد عام لأكثر من خمسين عاما خلت. لذلك فقد استمرت عمليات الانتقام الدامية المتبادلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين حتى بلغ الوضع حد الخطورة التي تهدد سلام المنطقة والعالم أجمع.

إن إصرار الحكومة الإسرائيلية على المضي قُدما في تنفيذ سياسات الاستعمار الاستيطاني وما ترتب عليها من استعمال القوة المفرطة، بهدف التصفية الجسدية للفلسطينيين وقياداتهم والناشطين السياسيين منهم، يعتبر في نظر الشرائع

السماوية والقوانين الدولية جريمة لا يمكن التستر عليها أو إغفالها. فقد استمرت عمليات إزهاق الأرواح وتنفيذ الإعدامات دون قضاء أو محاكمات، وأدت إلى زيادة روح الثأر والانتقام لبشاعة سياسات الردع الإسرائيلية التي أصبحت هي النسق السائد في معاملات الإسرائيليين للفلسطينيين.

إن الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتطلب حلا فوريا وعاجلا لوضع حد لدوامة العنف والتصعيد الخطير. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يكتفي بالوقوف مكتوف الأيدي تجاه تردِّي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية. ويتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة وبصورة فورية لحمل إسرائيل على وقف الممارسات العدوانية وإخضاعها لمقتضيات القانون الدولي والإنساني، وذلك لتوفير الحماية اللازمة والعاجلة للمدنيين الفلسطينيين، ومساعدة الطرفين في السيطرة على الأوضاع ووقف حلقة العنف والتدمير والاستفزاز من كلا الجانبين، التي أودت بحياة الكثير من الأبرياء.

إن المملكة العربية السعودية، انطلاقا من موقفها الثابت ومساندتها جهود السلام الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، تهيب بالمجتمع الدولي حمل إسرائيل على الانخراط بجدية ومسؤولية ودون مراوغة في العملية السلمية، والعودة إلى مائدة المفاوضات، واحترام الشرعية الدولية ومرجعياتها. ولقد أكّد القادة العرب أن عملية السلام تشكل خيارا استراتيجيا وهدفا منشودا، كما وفّرت المبادرة العربية المنبثقة عن قمة بيروت العربية حلا سلميا عادلا وشاملا للنزاع العربي الإسرائيلي يعيد الأمن والسلام والاستقرار للمنطقة والعالم.

السيد ماهندران (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجِّه من خلالكم يا سيدي شكر وفدي للسفير بابا لويس فال، ممثل السنغال، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه الاستهلالي.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به اللجنة في جهودها المبذولة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني وتعزيزها. كما نعرب عن تقديرنا للعمل الإنساني الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، التي كثيرا ما تؤدي مهامها في ظل الأوضاع بالغة الصعوبة السائدة في الأراضي المحتلة.

وتشكل قضية فلسطين السبب الجذري للصراع العربي الإسرائيلي، ولا تزال المسألة الرئيسية فيها تتمثل في الاحتلال غير القانوني للأرض الفلسطينية. فقد عاش الشعب الفلسطيني مدة أطول مما ينبغي تحت الاحتلال يعاني أوضاعا لا تتفق مع معايير القانون الإنساني الدولي ولا مع متطلبات اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تسري أيضا على الأراضي المحتلة.

ذلك أن القوانين والأنظمة والتدابير الإدارية المطبّقة في الأراضي المحتلة تحقيقا لأهداف الحكومة القائمة بالاحتلال تمس جوانب هامة من حياة الشعب الفلسطيني. وقد أوجد فرض هذه التدابير الصارمة حالة من التوتر وأشاع إحساسا بالخوف واليأس بين صفوف الشعب الفلسطيني.

وقد أسهم تصاعد العنف، وإزهاق الأرواح على كلا الجانبين، والتفجيرات في المدن الإسرائيلية وما يترتب عليها من هجمات عسكرية على المناطق الفلسطينية، وتدمير الممتلكات، جميعا في مواصلة تصعيد العنف في هذه المنطقة.

ويشكِّل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، واحترام حقوق جميع الدول في أن تنعم بالسلام والأمن،

والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بعض المبادئ التي لا غنى عنها للتوصل إلى حل دائم لقضية فلسطين.

وقد بقي موقف حكومتي من قضية فلسطين على ما هو عليه دون تغيير على مر السنين. فلا بد من احترام حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وحقه في إقامة دولة مستقلة. وينبغي التوصل إلى حل لقضية فلسطين استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وسائر القرارات ذات الصلة. وينبغي أن يمكِّن هذا الحل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، من العيش جنبا إلى جنب والاعتراف بحقوق جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود معترف بها دوليا.

وإذا عدنا بأبصارنا إلى العام الماضي، لوجدنا الأحداث التي وقعت في الأراضي المحتلة مفجعة للغاية. وبالرغم من استمرار العنف حدثت أيضا بعض تطورات هامة في اتجاه تعزيز عملية السلام. ومن بين هذه التطورات اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي يدعو لإقامة دولتين هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، داخل حدود آمنة ومعترف بها، ومبادرة السلام الصادرة عن مؤتمر القمة العربية، وجهود السلام التي تقوم بها الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لوضع حد للعنف وإعادة الطرفين إلى مائدة التفاوض، وازدياد الاهتمام الموجّه إلى ضرورة التصدي لمسألة الأمن فضلا عن المسائل المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية لقضية فلسطين.

وقد أثّر العنف والعنف المضاد تأثيرا عميقا على جهود المجتمع الدولي لإحلال السلام في ربوع المنطقة. ومما يؤسف له أن المحاولات التي يبذلها لاحتواء العنف وتحقيق استقرار الحالة وتسوية الحالة المتأزمة لم تسفر عن النتائج المرغوبة. ويحدونا أمل جدي في أن يواصل المجتمع الدولي التزامه ببذل الجهود من أجل إعادة السلام إلى تلك المنطقة المهمومة.

السيد ثيرون (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): احتفلنا يوم الجمعة كما ينبغي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وبالرغم من أن التغطية الإعلامية لا تكشف إلا عن النزر اليسير من معاناة الشعب الفلسطيني الهائلة فإن تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية تتضمن من المعلومات ما يكفي لأن ندرك مدى حاجة الشعب الفلسطيني الماسة إلى تعاطفنا وتضامننا معه في أحلك ساعات محنته.

وفي مناقشة هذا البند من جدول الأعمال أيضا تذكرة بأن قضية فلسطين ستظل مسؤولية منوطة بالأمم المتحدة على الدوام حتى يتم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة. وتؤدي مشاريع القرارات المعروضة علينا نفس الغرض، ونرجو أن تلقى ما تلقاه عادة من تأييد ساحق.

وما زال الشعب الفلسطيني محروما من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة. وذانك الحقّان متأصلان في القانون الدولي وكذلك في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). وينبغي تنفيذ تلك القرارات، وكذلك الاتفاقات الأخرى، تنفيذا كاملا لضمان إيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية.

ويرحب وفدي بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي يصف التطورات المأساوية الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة ويتضمن استنتاجات وتوصيات هامة. ولا تزال اللجنة، تحت القيادة المقتدرة للسفير السنغالي بابا لويس فال، تضطلع بدور

أساسي في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة للقضية الفلسطينية.

وبعد التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في عملية السلام، ولا سيما تلك التي حدثت فيما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، جاءت آخر الكوارث في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة مباشرة للزيارة التي قام بها آنذاك زعيم المعارضة الإسرائيلية إلى الموقع المقدس المتمثل في الحرم الشريف. ومنذ ذلك الحين لحق بعملية السلام ضرر بالغ.

ووفدي يشعر بقلق بالغ إزاء التدابير القمعية المفرطة في القسوة التي تستخدمها الدولة القائمة بالاحتلال. إذ أن لها آثارا سلبية للغاية على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، مثل الصحة، والتعليم، وحرية التنقل والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وما هو أكثر أهمية أن تلك التدابير تشكِّل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني، وتشكِّل كذلك انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

وفي أوائل الشهر الماضي، أعلنت منظمة العفو الدولية، في تقرير عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن بعض الأعمال التي قامت بها القوات الإسرائيلية تمثِّل جرائم حرب وانتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة. وتشمل تلك الجرائم فظائع مثل عمليات التعذيب، والتدمير التعسفي لمئات المنازل – أحيانا لا يزال سكانها بداخلها – وعمليات الإبعاد، وإغلاق الطريق أمام سيارات الإسعاف والحرمان من المساعدة الإنسانية. ومن واجب المجتمع الدولي أن يضمن إيقاف تلك الفظائع وخضوع مرتكبيها للمساءلة.

ويشجب وفدي المحاولات الجارية لتدمير السلطة الفلسطينية، بما في ذلك إهانة الرئيس عرفات والدعوات إلى نفيه. ومن الواضح أن تلك الأعمال ذات أثر عكسي على عملية السلام، حيث أن ذات المؤسسات التي ينبغي التوصل معها إلى اتفاق للسلام يجري تقويضها وتجريدها من القدرة على العمل. ولن يتحقق السلام مطلقا من خلال مجرد استخدام القوة، أو بدون اتفاق سياسي بين الطرفين.

ولذلك يعرب وفدي عن تقديره للجهود التي تبذلها الأطراف الدولية الفاعلة مثل المجموعة الرباعية من الوسطاء الدوليين، ولا سيما الجهد المتمثل فيما يسمى بخطة الطريق. بيد أن وفدي يؤمن إيمانا راسخا بأن النهج الصحيح لتحقيق السلام ينبغي أن يكون شاملا وأن يتناول في آن واحد الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية ويشمل الاتفاق على النتيجة النهائية منذ البداية. وفي صوغ تلك العملية يتعين على الأمم المتحدة الاحتفاظ بدورها الطبيعي وذلك باتخاذ القرارات الملائمة في مجلس الأمن.

ويتعين على المجتمع الدولي، فضلا عن إظهار تضامنه، أن يواصل مساعدة الشعب الفلسطيني عن طريق تقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية والتقنية خلال هذه المرحلة الحساسة والمساعدة على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني والبنية الأساسية الفلسطينية.

وختاما، ما فتئت ناميبيا ثابتة العزم في دعمها للشعب الفلسطيني في سعيه لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف بما في ذلك حق تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني أن ألقي كلمة دولة الإمارات العربية المتحدة نيابة عن سعادة السفير المندوب الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يسعدني، باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم لكم بالشكر والتقدير لجهودكم التي تبذلونها في إدارة مداولات هذه الجلسة. كما لا يفوتني أن أعبِّر عن عميق شكري وتقديري لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب

الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولأعضاء اللجنة الموقرين، لما يبذلونه من جهود قيِّمة لإظهار حقيقة الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وشرح أبعاد القضية الفلسطينية للمجتمع الدولي، كما جاء في تقريركم الشامل من معلومات وحقائق هامة وقيِّمة.

احتفل المجتمع الدولي قبل يومين، في ١٩ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو اليوم الذي بدأ فيه التاريخ يسجل وقائع مأساة النكبة الفلسطينية منذ ٥٥ سنة وما زال مستمرا حتى الآن. ففي عام ١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د-٢) القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، فلسطين وإسرائيل. إلا أن العالم، وعلى مدار العقود الماضية، شهد نشوء دولة إسرائيل فقط، والتي نشأت وتوسعت بالقوة العسكرية والاحتلال والعدوان، وبُنيت على دمار الدولة الفلسطينية، التي كانت موجودة أصلا، وعلى جثث الآلاف من أبنائها الأبرياء. ومما يسبب الحزن العميق، أن المجتمع الدولي يقف متفرجا على أفظع وأطول جريمة إنسانية ترتكب في حق شعب كامل جيل بعد جيل، دون التحرك لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإيقاف التدمير والإبادة المتعمدة للشعب الفلسطيني ولتراثه التاريخي وهويته السياسية والدينية والثقافية، على يد حكومة الاحتلال الإسرائيلية وقواتها العسكرية. وما زالت الأجهزة المعنية الفاعلة في الأمم المتحدة عاجزة عن وضع حد لاستمرار إسرائيل في الاستهانة بالقوانين الدولية والإنسانية، ومواصلتها سياسة التوسع والاستيطان غير الشرعية، التي تنتهجها بحجج زائفة، كالأمن والحقوق الدينية والتاريخية الباطلة، ضاربة بعرض الحائط كل قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وضع منطقة الشرق الأوسط على حافة انفجار خطير يهدد السلام والأمن الدوليين وبصورة تبعث على القلق البالغ، وقد سبق أن أدت سياسة العدوان والتوسع الإسرائيلية، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وجرائمها الوحشية ضد سكان تلك المناطق إلى تفجر العنف في المنطقة أكثر من مرة، كانت آخرها الأحداث الدامية التي وقعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وما زالت مستمرة حتى الآن، مما نتج عنه استشهاد أكثر من ألفي فلسطيني من المدنيين، أغلبهم من الأطفال، وجرح وإعاقة عشرات الآلاف، وهدم مئات المنازل، وتشريد الآلاف، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني تدميرا كليا.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تجدد، من خلال هذا المنبر، تأييدها ودعمها المتواصل، ماديا ومعنويا، للشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله العادل من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة وحقه في تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة، فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا الصدد، تكرر دولة الإمارات إدانتها لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية، ولجرائم الحرب التي ترتكبها قواتها العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين، كما تؤكد على أن القضية الفلسطينية هي لب وجوهر الصراع في الشرق الأوسط، وأن التسوية السلمية الشاملة والعادلة والدائمة لهذه القضية الهامة تتطلب من المجتمع الدولي تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق هذه التسوية من خلال موقف دولي يتمثل في الآتي:

أولا، إدانة الاحتلال وإرهاب الدولة وجرائم الحرب التي تمارسهما الحكومة الإسرائيلية ومؤسستها العسكرية، وعمليات القتل المتعمد للمدنيين الفلسطينيين، والاعتقال التعسفي، والتعذيب في السجون، وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية واقتحام وإعادة احتلال المدن والمخيمات الفلسطينية.

ثانيا، إدانة ورفض كافة الأنشطة الاستيطانية والإجراءات الأخرى الباطلة وغير الشرعية التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية بهدف تغيير الطابع التاريخي والقانوني والديمغرافي للأراضي والمدن الفلسطينية والعربية القابعة تحت احتلالها ولا سيما مدينة القدس الشريف والجولان السوري، بهدف فرض ولايتها وقوانينها عليها وتهويدها وإلغاء هويتها العربية.

ثالثا، التأكيد على الدور الأساسي الذي تلعبه الأمم المتحدة ومؤسساتها وبالخصوص مجلس الأمن وأعضاء الفريق الرباعي الآخرين في متابعة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ولا سيما ما يتعلق بإرغام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على الوقف الفوري للعدوان والمجازر البشعة التي ترتكبها بحق المدنيين الفلسطينيين ومدنهم وممتلكاتهم، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، عملا باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

رابعا، إلزام إسرائيل بتنفيذ تعهداتها التي أبرمتها مع السلطة الفلسطينية في إطار اتفاقيات مسيرة السلام، والعمل على الانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس الشريف والجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، وذلك تنفيذا لمبدأ الأرض مقابل السلام وسلسلة قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرارات ١٨١ (د-٢) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٧٩ (٢٠٠١)، التي جميعها كرستها مبادرة السلام العربية والرؤية الأمريكية، وكفلت حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، ذات السيادة التامة على أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية وجميع مواردها الطبيعية.

خامسا، إعادة التأكيد على مبادئ حل مشكلة عودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم المسلوبة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

سادسا، تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن نتائج عدوانها على الفلسطينيين بما في ذلك مسؤولية تعويضهم عن الأضرار والخسائر المادية التي أحدثتها في ممتلكاتهم ومدنهم وقراهم ومخيماتهم وهياكل مؤسسات الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتقديم المسؤولين الإسرائيليين عن ارتكاب جرائم الحرب للمحاكمات العادلة.

سابعا، مطالبة إسرائيل بالإفراج عن الأسرى الفلسطينيين والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية كرهائن، وتمكين المنظمات الإنسانية من زيارة جميع المعتقلين والتحقيق في أوضاعهم.

ثامنا، الضغط على إسرائيل لإزالة أسلحة الدمار الشامل لا سيما النووية منها، وإخضاع مفاعلاتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنفيذا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة ولكي يتحقق التوازن العسكري والأمني في المنطقة.

وفي الختام، إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي التزمت بمساندتها للشعب الفلسطيني وتضامنها معه، حكومة وشعبا، طوال مسيرة نضاله من أجل تحرير نفسه وأراضيه من أغلال الاحتلال والطغيان الإسرائيلي، واستعادة حقوقه الوطنية الشرعية، تعرب عن تأييدها للتسوية السلمية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط، في إطار الجهود الدولية غير المنحازة، وتندد بالمحاولات المغرضة الرامية إلى تشويه صورة النضال الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة وربطه بالإرهاب، تبريرا لسياسة البغي والعدوان الإسرائيلية، وتؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة جاءت ردا على إرهاب الدولة وسياسة الاحتلال التي

تمارسها إسرائيل منذ عشرات السنين. وعليه فإن دولة الإمارات تهيب بالمجتمع الدولي، وبالذات الدول المؤثرة في مجلس الأمن الدولي، أن يمارس كل سلطاته وصلاحياته الشرعية لوقف المجازر والدمار الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، وتعزيز الدعم السياسي والمساعدات الغوثية والإنمائية له لتمكينه من الصمود في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال، والضغط على إسرائيل لقبول التسوية السلمية المستندة على قرارات الشرعية الدولية، والعودة إلى مفاوضات السلام، حقنا للدماء، وحرصا على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وحفاظا على الأمن والسلام الدوليين.

السيد المجدوب (تونس): تتطرق الجمعية العامة هذه السنة إلى مسألة فلسطين في ظل تردي الأوضاع بشكل غير مسبوق. فمن وضع أمني متفجر، ووضع اقتصادي بائس، وظروف إنسانية كارثية، إلى تعثُّر تام لمسيرة السلام. وهذا الوضع القاتم الذي يزداد تدهورا يوما بعد يوم، ما هو إلا نتيجة للممارسات الإسرائيلية التي تستهدف الشعب الفلسطيني وقيادته.

لقد تمادت إسرائيل في سياسة الاعتداءات على الشعب الفلسطيني الأعزل وأمعنت في الاستعمال المفرط للقوة العسكرية على نحو غير متكافئ بالمرة، وذلك باستهداف المدنيين واعتماد سياسة الحصار والتجويع والاجتياحات وتدمير الممتلكات وتدنيس المقدسات وعزل القرى والمدن الفلسطينية. وحين لم يتبق شيء يستدعي التخريب، اتجه جيش الاحتلال إلى أسلوب الاعتقالات الجماعية واغتيال قيادات السلطة الفلسطينية، بل وحتى استهداف موظفي الإغاثة التابعين للأمم المتحدة مثلما حدث مؤخرا.

لقد بلغ الوضع في الأراضي الفلسطينية حدودا تنذر بكارثة إنسانية خطيرة، نتيجة استمرار الحصار الاقتصادي، وانتشار الأوبئة والأمراض، وانهيار المؤسسات الصحية والأمنية. فبالرغم من نداءات المجتمع الدولي المتواصلة من أجل إقرار السلم في منطقة الشرق الأوسط، لا يزال الشعب الفلسطيني يتعرض يوميا لأبشع أشكال العنف الذي يمارسه عليه جيش الاحتلال في انتهاك صارخ لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي. كما أنه بالرغم من قرارات مجلس الأمن المتكررة، لا تزال إسرائيل متمادية في سياستها القمعية ضاربة عرض الحائط بكل المواثيق الدولية ومتنكرة للاتفاقيات التي وقّعتها.

إن هذه التصرفات والممارسات الهادفة إلى تكريس الأمر الواقع تتعارض كليا مع مقتضيات القانون الدولي، وخاصة منه القانون الإنساني وفي مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وممتلكاتهم زمن الحرب.

كما أن هذا الوضع مرشح للاستمرار ما لم يتم التركيز على المعالجة الشاملة لأسباب التوتر والمواجهة التي تستمد جذورها من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

إن تونس، التي تتابع بقلق شديد تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تجدد تنديدها بالاعتداءات الإسرائيلية على المواطنين الأبرياء وبالاغتيالات السياسية التي ما انفكت الأجهزة الإسرائيلية تقترفها. وإن تونس لتؤكد أنها ستظل سندا قويا وثابتا للشعب الفلسطيني من أجل استعادة كل حقوقه المشروعة، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الوضع الدقيق، تدعو تونس مجلس الأمن إلى القيام بدور فعال كفيل بحماية الشعب الفلسطيني الأعزل.

وتجدد في هذا الصدد دعوتها إلى توفير الحماية للشعب الفلسطيني بإرسال مراقبين دوليين، كما دعا إلى ذلك سيادة الرئيس زين العابدين بن علي خلال القمة العربية التي انعقدت بالقاهرة سنة ١٩٩٨.

لقد شاركت تونس في جميع مراحل مسار السلام في الشرق الأوسط، وساهمت في الجهود المبذولة من أجل السلام على أساس المبادئ المتفق عليها لانطلاق المسار، وأول هذه المبادئ ''الأرض مقابل السلام'' واحترام التعهدات المتخذة.

واليوم، وأمام توقف هذا المسار، وإعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية نفسه بأن إسرائيل لم تعد ملتزمة بأي اتفاق مع الفلسطينيين، بما في ذلك اتفاق أوسلو، فقد أصبح من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية هي التي تتنصل من تعهداتها وتتهرب من الاتفاقات التي وقّعتها بنفسها، بما يعرِّض المنطقة كلها إلى الخطر. وإن سياسة الهروب إلى الأمام التي تنتهجها إسرائيل تمثِّل عنصر انشغال من شأنه أن يدفع راعيي مسار السلام وكذلك دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عامة إلى بذل جهود لحث إسرائيل على اختيار السلام والتخلي عن ممارساتها ومناوراتها واستفزازها، وعلى احترام الشرعية الدولية ومرجعياتها، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

كما أن إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من الجولان السوري المحتل، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة تطبيقا للقرارات والمرجعيات ذات الصلة.

لقد عبّر جميع القادة العرب عن جنوح متواصل للسلم حين اعتمدوا في قمة بيروت العربية في شهر آذار/مارس من هذا العام مبادرة السلام العربية التي قدمها صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، والتي تفضي إلى توقيع معاهدة سلام، يتحقق بموجبها الانسحاب الإسرائيلي الكامل مقابل قيام علاقات طبيعية بين العرب وإسرائيل. غير أن الأحداث والمستجدات الخطيرة التي تشهدها المنطقة لم تُزكِّ للأسف الشديد هذا التوجه.

وعلى صعيد آخر، فقد رحبت تونس في حينه بالرؤية التي عبّر عنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش والداعية إلى قيام دولة فلسطينية على نحو ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن يتم تجسيد هذه الرؤية على أرض الواقع في القريب العاجل.

كما ترحب تونس بالجهود التي ما انفكت تبذلها اللجنة الرباعية لدفع مسار السلام. ونحن نؤمن بأن الأربعة أعضاء قادرون على لعب دور حاسم في إيجاد التسوية النهائية متى وحّدوا جهودهم ونسّقوا أعمالهم.

إن ما بلغته مفاوضات السلام خلال خريف وصيف سنة ٢٠٠٠ من تقدم ملموس وتقارب في وجهات النظر يثبت أن بلوغ تسوية عادلة ونهائية لهذا النزاع ممكنة متى توفرت الإرادة السياسية اللازمة.

إن حلقة العنف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تنكسر في غياب مسار سياسي سلمي تلتزم به كل الأطراف. وإن على الحكومة الإسرائيلية أن تفهم أن القوة العسكرية والعنف الشديد مهما بلغت درجته لا يمكن بتاتا أن يضمنا الأمن والاستقرار لشعب إسرائيل وإنه لا بديل عن العودة إلى طاولة المفاوضات بروح المسؤولية والالتزام، لاستئناف عملية السلام وحقن الدماء وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السيد الدوري (العراق): بياني يتعلق بالبندين ٣٥ و ٣٦ من جدول الأعمال: قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط.

أود في البداية، أن أؤكد تضامن شعب وحكومة العراق مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل من أجل تحرير أرضه من الاحتلال الصهيوني البغيض. اليوم نتذكر جميعا أنه رغم مرور سنوات طويلة على معاناة الشعب الفلسطيني فإن هذا الشعب لم يتمكن بعد من ممارسة حقوقه الدنيا في الاستقلال وتقرير المصير.

تناقش الجمعية العامة هذا العام بندَيْ القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط في مرحلة صعبة جدا اتسمت بتزايد العمليات الإجرامية التي يقوم بها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وتهديداته المستمرة ضد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واحتلاله مزارع شبعا اللبنانية وكذلك الاستمرار في احتلال الجولان العربي السوري.

لقد اطلع وفد بلدي على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفي الوقت الذي نعرب فيه عن تقديرنا للجهود الكبيرة التي بذلت في إعداده إلا أننا كنا نأمل أن يعكس التقرير بصورة أكثر تركيزا ودقة حقيقة ما يجري في فلسطين المحتلة، خاصة وأن العالم كله من أقصاه إلى أقصاه يعرف يوميا وبالتفصيل الأعمال المروعة التي يرتكبها الكيان الصهيوني، بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

على مدى أكثر من خمسين عاما ما زال الشعب الفلسطيني يتعرض لأعمال وحشية ودون رحمة من قِبل الكيان الصهيوني المحتل الذي اقتلع الشعب الفلسطيني من وطنه وجرّده من حقوقه، وكلنا يعرف بأن ملايين الفلسطينيين ما زالوا يعيشون في مخيمات اللاجئين وعلى مدى ٥٠ عاما في الشتات، محرومين من حقهم الطبيعي في العودة إلى أرضهم. لقد شهدت السنتان الماضيتان عنفا لم يسبق له مثيل جراء الاستخدام المكثف للأسلحة الثقيلة ضد الشعب الأعزل بما في ذلك طائرات الـ F16 وطائرات الأباتشي الأمريكية الصنع، واستخدام أعتدة اليورانيوم المنضب، واستخدام ذخائر انشطارية فتاكة في مناطق ذات وجود مدني مكثف. الأمر الذي تسبب في استشهاد الآلاف وجرح عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين وتدمير منازلهم وترك الأسَر والأطفال بدون مأوى. لقد لجأت قوات الاحتلال عن عمد إلى هدم المنازل، وتجريف المزارع، وإحكام الحصار على المدن والقرى وتحويلها إلى كانتونات صغيرة معزولة الواحدة عن الأخرى، وتدمير البنى الاقتصادية. لقد واصلت قوات الاحتلال الصهيوني القيام بحملة الاغتيالات ضد رموز المقاومة الفلسطينية المشروعة، واعتقال المواطنين وتعذيبهم وتعريضهم لظروف احتجاز شاقة، وترحيل العوائل إلى مناطق أخرى بالقوة. هذا إلى جانب استخدام المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية في عمليات التفتيش أثناء مداهمة المدن. كل ذلك يتم في إطار الممارسة الإسرائيلية المعروفة باسم ''استخدام الجيران''.

ولم تكتف قوات الاحتلال بذلك، بل لجأت إلى بناء جدار أمني يمتد في عمق الأراضي الفلسطينية بدعوى حماية المستوطنين، وذلك في محاولة مكشوفة لضم مزيد من أراضي الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني الغاصب. كما لجأت قوات الاحتلال إلى تدمير المؤسسات بهدف القضاء على السلطة الفلسطينية أو إضعافها لعلها تستجيب لمطالبها الهادفة إلى شق الصف الفلسطيني وإثارة الفتنة والحرب الأهلية بين الفلسطينيين.

إن سياسة الكيان الصهيوني الذي اغتصب أرض فلسطين وأراضي عربية أخرى منذ عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وهذه السياسة أصبحت وكأنها حالة واحدة مع سياسة الولايات المتحدة في تعطيل كل القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية، في تجاهل تام للرأي العام ومواقف الدول إزاء عدوانية الكيان الصهيوني والمذابح التي ترتكبها قواته يوميا ضد هذا الشعب

الذي لا ذنب له إلا أنه يرفض الاحتلال ويعتمد المقاومة سبيلا للتحرر.

لقد باركت الإدارة الأمريكية الإرهاب الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وما زالت تباركه إلى الحد الذي وصفت شارون بأنه رجل سلام، وقالت إن من حق الكيان الصهيوني الدفاع عن نفسه، ذلك الكيان الذي يحتل الأراضي العربية ويغتال المواطنين ويدمِّر المنازل، وبذلك تساوي الإدارة الأمريكية بين حق الشعب الفلسطيني المشروع في النضال لاسترجاع أرضه وما يقوم به الكيان الصهيوني المحتل من أعمال وحشية وإرهاب دولة.

إننا ندعو الجمعية العامة في ظل هذه الأوضاع الإجرامية الشاذة في فلسطين لممارسة الضغط على هذا الكيان المجرم لوقف انتهاكاته الجسيمة لمبادئ القانون الدولي وقواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الأمم المتحدة.

لقد رفض الكيان الصهيوني الانسحاب من الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم خلافا وانتهاكا لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ورافق احتلاله البغيض هذا قيامه بسن تشريعات واتخاذ تدابير واستخدام وسائل مختلفة لسلخ الأرض وتسخير كافة الإمكانات لبناء المستوطنات وجلب المستوطنين، وتدمير المراكز العمرانية والاستيلاء على مصادر المياه وتدمير الزراعة والثروة الحيوانية التي تعود للمواطنين السوريين في أرضهم الجولان.

كما أن لبنان ما زال يعاني من الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لسيادته المتمثلة بالاعتداء على أجوائه وأرضه وتهديده اليومي باستخدام القوة ضده وحرمانه من الاستفادة من مياهه الإقليمية. إن وفد بلادي يؤيد بقوة الحقوق المشروعة للبنان الشقيق في بسط سيادته على كامل أراضيه وأجوائه.

إن الجمعية العامة التي دأبت على تأييد نضال الشعب الفلسطيني العادل وحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره مدعوة لأن تتحمل مسؤولياتها في رفع الظلم التاريخي عن الشعب الفلسطيني فعليا وذلك بالعمل على إزالة الاحتلال واستعادة هذا الشعب لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإحالة المسؤولين الإسرائيليين إلى محكمة جنائية دولية لينالوا جزاءهم العادل. إن عدم مساءلتهم سيساهم في تدمير المبادئ القانونية الدولية المستقرة، وستكون له نتائج مدمِّرة تشمل العالم أجمع. إن المطلوب اليوم هو أن لا تكتفي الجمعية العامة بإبداء التعاطف مع القضية الفلسطينية أو إصدار القرارات بهذا الخصوص، وأن لا تكتفي أيضا بإدانة الكيان الصهيوني إن استطاعت ذلك، بل أن تدعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بعد أن فشل دعاة ما يسمى بالعملية السلمية في استرجاع السلم والأمن للشعب الفلسطيني.

السيد غوبينثان (الهند) (تكلم بالانكليزية): أتاح الاحتفال بيوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر للمجتمع الدولي فرصة تجديد دعمه الراسخ لتحقيق أهداف وتطلعات شعب فلسطين. وتؤكد الهند مجددا تضامنها مع شعب فلسطين الذي ظل يكافح بشجاعة عبر العقود الماضية لاسترداد حقوقه المشروعة. وإن علاقة الصداقة التي تربط الهند بالشعب الفلسطيني قوية ولا تتزعزع وترتكز على تفاعل ثري ومتنوع عبر الأجيال.

يرتكز دعم الهند للقضية الفلسطينية على المبادئ؛ وهو متسق ولا يتزعزع. ونحن ملتزمون بإقرار سلام عادل وشامل ومستدام في المنطقة، أساسه قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)

وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام. ونحن ندعم الحق غير القابل للتصرف والمشروع للشعب الفلسطيني في وطن، وكذلك حق جميع دول المنطقة، بما فيها إسرائيل وفلسطين، في التعايش السلمي داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ونود أن نذكّر ببياناتنا السابقة، التي أكّدنا فيها أن الرئيس عرفات، الذي يحظى بتأييد واحترام كبيرين، هو رمز الأمة الفلسطينية. ونحن على قناعة بأن الشعب الفلسطيني يقف على أعتاب عهد جديد يمكن فيه تحقيق تطلعاته الوطنية التي ناضل طويلا من أجلها. وما برحنا مهتمين اهتماما كبيرا بالسلام والتنمية والاستقرار في المنطقة ومستعدين للمساعدة بأي طريقة ممكنة.

ما فتئت دائرة العنف المأساوي التي أحاطت بمنطقة الشرق الأوسط منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ تضر بالسلام والاستقرار. وهي مصدر قلق شديد لنا جميعا. وقد أدى هذا العنف إلى فقدان مئات الأرواح على نحو مأساوي وإصابة الآلاف بإصابات بالغة. ونحن ندين هذه الأعمال. وكما أوضحت الأحداث التي جرت مؤخرا، فهذه الأعمال لم يترتب عليها تدعيم أمن إسرائيل أو خدمة قضية السلام. وإذا كانت أدت إلى أي شيء فهي قد استحدثت عوائق أكثر في طريق المسعى الجماعي لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط.

لا تخدم العمليات العسكرية المتواصلة التي تقوم بها إسرائيل وأعمال العنف الانتقامية أي غرض بخلاف التسبب في فقدان حياة مدنيين أبرياء، من ضمنهم نساء وأطفال، وزيادة سعة الفجوة بين شعبي فلسطين وإسرائيل. ولذلك فالوقف الفوري للعمليات العسكرية وانسحاب إسرائيل ووقف إطلاق النار من أكثر الخطوات إلحاحا. وهي لا تتحمل أي تأخير، حيث أن الثمن يدفعه الأبرياء من الجانبين دون داع.

إن مدى الأزمة الإنسانية المتواصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد أبرزته المبعوثة الشخصية للأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة كاثرين بيرتيني، التي زارت المنطقة في آب/أغسطس الماضي، وبعد ذلك أبرزه إصدار تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط عن تأثير الإغلاق والقيود الأخرى المفروضة على الحركة على الأنشطة الإنتاجية الفلسطينية.

ويوضح التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من ركود شديد، وأن المساعدة الدولية هي الشيء الوحيد الذي يمنع الانهيار الكامل. وحسبما جاء في التقرير، تبلغ نسبة البطالة في الأراضي المحتلة ما يقرب من ٥٠ في المائة، ووصل مستوى الفقر إلى ٧٠ في المائة في غزة وإلى ٥٥ في المائة في الضفة الغربية، بينما تقدر الخسائر في الإيرادات بمبلغ ٧,٦ ملايين دولار يوميا – وهو ما يمثّل إجمالي خسائر قدره ٣,٣ بلايين دولار منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد أفاد الأمين العام بأنه على الرغم من الضمانات الإسرائيلية الرفيعة المستوى بزيادة التعاون مع وكالات المعونة، لم تحدث سوى تحسينات هامشية في الميدان.

ونحن نحث حكومة إسرائيل على أن تفعل كل شيء ممكن لكي تخفف المأساة الاجتماعية والاقتصادية للسكان الفلسطينيين عن طريق رفع الإغلاق والحصار، والسماح بالوصول غير المعاق للمؤن الإنسانية وبالإفراج عن رصيد الأموال الواجب دفعها إلى السلطة الفلسطينية.

وهناك اعتراف عام بوجود حاجة ليس لدعم سياسي فحسب لعملية السلام، ولكن أيضا للتركيز على المهام المتعددة الأوجه لبناء الدولة. ويجب تشجيع ومساعدة جهود السلطة الفلسطينية وخاصة في مجالات الصحة والتعليم واستحداث فرص عمل. كما أن تنمية البنية التحتية من المجالات ذات الأهمية الكبرى. ويستأهل التحدي الذي

تفرضه المتطلبات الحالية للدعم المالي والتقني الاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي. كما أن التعاون الإقليمي المستكمل عن طريق الجهود الدولية مطلب أساسي مسبق لتعزيز السلام والرخاء في المنطقة.

وتتقدم الهند بالتهنئة إلى المجلس التشريعي الفلسطيني على الموافقة على الوزارة الجديدة التي شكّلها الرئيس عرفات. كما نشيد أيضا بقرار السلطة الفلسطينية ببدء عملية إصلاحات يستفيد منها الشعب الفلسطيني. ونحن نرى هذا الأمر بوصفه خطوة مهمة في عملية بناء الدولة.

ولا تزال الهند على استعداد للمشاركة في الجهود التي تبذلها السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لإعادة إعمار غزة والضفة الغربية. واستُكمل مشروعان بمساعدة الهند في غزة هما – مكتبة جواهر لال نهرو في جامعة الأزهر ومكتبة المهاتما غاندي ومركز أنشطة الطلبة في الكلية الفلسطينية التقنية في دير البلح. وأرسلت الهند إمدادات طبية لاستخدامها في المستشفيات في الضفة الغربية وغزة. وتنفِّذ حكومة الهند برنامجا كبيرا مستمرا لتنمية الموارد البشرية للسلطة الوطنية الفلسطينية. ونحن على استعداد لعمل المزيد.

ومع أنه يتحم علينا جميعا أن نعمل معا لتعزيز عملية السلام في غربي آسيا، تتحمل الأطراف ذاتها، في نهاية الأمر، المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى حل دائم ومستمر. ولا بد أن تسري روح التوفيق وأن تتوفر الإرادة السياسية في عملية التفاوض. كما يتعين على الأطراف أن تحشد كامل طاقاتها لتحقيق سلام عادل وشامل وهذا أمر حيوي يحقق مصلحة متبادلة.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالانكليزية): على مدى ثلاثة عقود ونصف العقد من وجود غيانا كدولة مستقلة، تضامنت غيانا مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي وطن له. وفي الوقت الحاضر، ومرة أخرى نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي تضامنا معه بصدد هذه القضية.

القضية الفلسطينية قد شغلت – لا، بل أزعجت – هذه المنظمة منذ بداياتها الأولى. وهي قضية لا تزال تستعصي على الحل والتسوية النهائية، بالرغم من الجهود الكثيرة التي يبذلها المجتمع الدولي. والأمل من أجل التوصل إلى تسوية، الذي أضاء في أوسلو في أوائل العقد الماضي، قد تلاشى تماما في سياق العنف والإرهاب الذي غطى المنطقة خلال السنتين الماضيتين. وما زلنا نشعر بالانزعاج إزاء المعاناة التي لا حد لها التي أسفر عنها الصراع وما زلنا نطالب بوضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، الذي يكمن في جوهر هذه المأساة الإنسانية. وفي هذا العهد المتسم بإضفاء طابع الديمقراطية لا يمكن قبول أن يظل شعب يصل عدد سكانه إلى زهاء أربعة ملايين نسمة محرومة من أرضه ومحكوما عليه بالعيش في مخيمات اللاجئين، في ظل أوضاع لا تليق في أغلب الأحيان بالبشر. حالتهم من اللايقين لا يمكن إلا أن تكون أرضا خصبة لعدم الرضا واليأس مما يؤدي حتما إلى زيادة الصراع.

وبالرغم من أن الآلاف من الفلسطينيين يواصلون دفع الثمن الأسمى لتحريرهم، فإننا نأخذ في الحسبان أن الإسرائيليين يدفعون أيضا حياتهم نتيجة لصراع، فيما يبدو، لا يحقق مصلحة أحد. ويقينا لا بد أن يكون واضحا بشكل يدعو إلى الألم لجميع المعنيين أن طريق العنف لن يؤدي إلى السلام. ولذلك لا بد من وضع نهاية لحلقة العنف والانتقام. ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس وندين جميع أشكال الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نطالب إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتنع عن استخدام أية أعمال متطرفة كذريعة لحرمان الشعب الفلسطيني من أمانيه

المشروعة، وتنفّذ التزاماتها بتحقيق السلام، عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبالرغم من اليأس الذي ساد خلال الجزء الأعظم من السنة الماضية، ما زال بالمستطاع رؤية بصيص عابر من الأمل يحملنا على الاعتقاد بأن بالإمكان حل المشكلة الفلسطينية، على غرار المشاكل التي يبدو أن من العسير حلها في أماكن أخرى. وفي ١٢ آذار/مارس من هذه السنة، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي أكد فيه، للمرة الأولى، رؤيا لمنطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وهذه الرؤيا لن تترجم إلى حقيقة واقعة للطرفين المعنيين ما لم تتوفر قيادة جريئة وقوية على الجانبين كليهما تكون راغبة في اغتنام الفرص التي تظهر. ومن المهم بنفس القدر توفر دعم شعبي للتعقل بدلا من اللاعقلانية لتعزيز غرس روح جديدة من التسامح والثقة المتبادلين.

وتعتقد حكومة غيانا أن شتى القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فضلا عن الاتفاقات التي توصّل إليها الطرفان بطريقة مباشرة، توفر إطارا كافيا يسترشد به البحث عن تسوية. وبصدد السعي من أجل رعاية ثقافة للسلام، تستند إلى احترام حقوق الإنسان والتسامح والمشاركة والتضامن، نطالب الطرفين المعنيين بتجنب المزيد من المواجهة والعودة إلى طاولة التفاوض بهدف رأب الثغرة التي تفصل بينهما.

ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الرباعية الدبلوماسية والمبادرة العربية للسلام التي اعتمدت في بيروت في آذار/مارس الماضي، ونشجع على بذل المزيد من هذه الجهود. ونشيد كذلك بجهود بلدان المنطقة والبلدان الأخرى التي دعمت عملية السلام فضلا عن مساعدة الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية وأشكال المساعدات الأخرى. ولا بد أن نذكر أيضا وبصفة خاصة مساهمة وكالات الأمم المتحدة، من قبيل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من الوكالات التي تعمل بلا كلل لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول بأن غيانا ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لصالح قضية السلام والعدالة في الشرق الأوسط. ونتطلع قُدما بإخلاص إلى ظهور حل عادل وشامل ودائم يضع نهاية للصراع والمعاناة ويكون بداية لفجر جديد من التعايش السلمي والتعاون بين شعوب المنطقة.

السيد الصايدي (اليمن): تقف الجمعية العامة من جديد أمام القضية الفلسطينية التي لا تزال مطروحة على جدول أعمالها منذ أكثر من نصف قرن تم خلالها تصفية الوجود الاستعماري في كثير من بلدان العالم، ونالت الشعوب المستعمرة حقها في الحرية وتقرير المصير بينما ظل الشعب الفلسطيني – دون غيره – محروما من حقوقه الأساسية، وظلت قضيته تمثّل معضلة مزمنة تكشف للأسف عجز هذه المنظمة عن تنفيذ قراراتها.

ومع ذلك فإننا لا نملك إلا التوجه بالشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودها الإيجابية والتي يعكسها التقرير الذي بين أيدينا. والحقيقة أن الجهود التي تبذلها اللجنة نيابة عن المجتمع الدولي تمثل بعض العزاء للشعب الفلسطيني في محنته وتشكّل ضوء أمل في ليل المأساة التي يعيشها تحت وطأة الاحتلال والقهر.

ونظرة سريعة على ما تضمنه التقرير تؤكد ما لبثنا نراه ونسمعه كل يوم تقريبا عن حقائق العربدة الإسرائيلية والتي تجسدت هذا العام في إعادة احتلال الأراضي التي

كانت تحت السيطرة الفلسطينية وتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وجزء كبير من البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى قتل قرابة ألفين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وتكثيف عمليات ملاحقة واغتيال القيادات الفلسطينية. ويبدو جليا من كل ذلك أن إسرائيل تسابق الزمن في سعيها المحموم لتشكيل واقع جديد في الأراضي المحتلة يؤبد السيطرة على الإنسان الفلسطيني وأرضه استباقا لأية تسوية سلمية محتملة للقضية الفلسطينية. ولا تألو الحكومة الإسرائيلية الحالية جهدا في محاولة إجهاض العملية السلمية وعرقلة الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية حاليا لبلورة ما يسمى بخارطة الطريق لإتاحة الوقت الكافي لتنفيذ المخططات الإسرائيلية.

إن عدم امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة كان ولا يزال السبب الرئيسي في تعقيد القضية الفلسطينية وتأزم الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

فبالرغم من عشرات القرارات التي تؤكد بطلان الاحتلال الإسرائيلي وعلى الرغم من الإجماع الدولي الذي أكدته تلك القرارات وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) القاضي بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة إلا أن إسرائيل لا تزال ماضية في سياساتها التوسعية وممارساتها العدوانية في الأراضي المحتلة في تحدٍ سافر لإرادة المجتمع الدولي.

وكيف لنا أن نتوقع أن تلقي إسرائيل بالاً للأمم المتحدة وقراراتها وقد عجز مجلس الأمن قبل أشهر عن فرض قرار إجرائي بسيط اتخذه بالإجماع لإرسال لجنة لتقصي الحقائق عن مذبحة جنين التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في شهر نيسان/أبريل من هذا العام.

استهانة تل أبيب بالشرعية الدولية واستكانة الأمم المتحدة هو الذي أوصل الأمور إلى ما هي عليه الآن. ومن الغريب أن بعض أعضاء مجلس الأمن يُدفعون في اتجاه استرضاء إسرائيل في كل مرة يقف المجتمع الدولي أمام الممارسات الإسرائيلية بدلا من إجبار سلطات الاحتلال على احترام التزامات إسرائيل القانونية.

والغريب هو الانسياق الملحوظ وراء إسرائيل التي لا تكتفي بالقفز على القوانين والأعراف الدولية بل تسعى أيضا إلى تحريف المفاهيم السياسية والقانونية لخدمة أهدافها العدوانية التوسعية على أمل أن يؤدي تكرار الأكذوبة إلى جعلها حقيقة. والحق أن إسرائيل قد وجدت وللأسف مَن يشايعها في محاولاتها تلك. فالمقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي قد أصبحت في نظر هؤلاء إرهابا ينبغي على المجتمع الدولي إدانته. إلا أن سياسة الاسترضاء ومجاراة المحتل الإسرائيلي لا تزيد الطين إلا بلّة ولا تسهم بأي حال من الأحوال في إرساء الأسس الصحيحة لحل سلمي يضع حدا لنزيف الدم في الأراضي المحتلة ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار لشعوب ودول المنطقة.

تؤمن الجمهورية اليمنية إيمانا راسخا بأن السلام والتعايش في الشرق الأوسط قد أصبح ضرورة لا خيار عنها. ولذا جاءت المبادرة التي أعلنها مؤتمر قمة بيروت العربية في آذار/مارس الماضي تعبيرا عن الإرادة العربية في الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع الذي طال مداه بقدر ما كانت فضحا عمليا للأكاذيب الإسرائيلية حول النوايا العربية.

وتتابع بلادي باهتمام الجهود التي تبذلها حاليا اللجنة الرباعية لوضع ما يسمى بخارطة الطريق وصولا إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية على أساس الإجماع الدولي بقيام دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة بعد ثلاث سنوات من الآن. ومع أنه من السابق لأوانه الحكم على تلك الخطة إلا أننا نلاحظ أن ارتباط القضية الفلسطينية بأولويات

السياسة الخارجية للدول الكبرى ومقتضيات مصالحها في المنطقة أمر إذا ما استمر لا يبشر باقتراب نهاية محنة الشعب الفلسطيني.

ويظل لزاما على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني. ونحن من هذا المنطلق نناشد الأمين العام السيد كوفي عنان مضاعفة جهوده الحثيثة لحمل إسرائيل على الكف عن ممارساتها العدوانية في الأراضي المحتلة والدفع بعملية السلام المتعثرة حتى الآن. ونتطلع إلى اليوم الذي تعاد فيه إلى شعب فلسطين حقوقه السليبة وينتهي بذلك آخر مظهر من مظاهر الاحتلال والاستعمار في عصرنا هذا.

السيد هدايت (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره القيِّم حول التسوية السلمية لقضية فلسطين. وأود أيضا أن أرحب بالتقرير الشامل للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإندونيسيا من أعضائها الحاليين. ويتضمن هذا التقرير رؤية موسعة للحالة المتعلقة بمسألة فلسطين عبر العام الماضي.

ويبرز التقريران ما نعرفه بالفعل بشأن الصعوبات التي تواجه عملية السلام وهما سويا يوفران لنا معرفة وثيقة بالتطورات التي حدثت مؤخرا مدعمة بحقائق وأرقام مفيدة. والتقريران لا لبس فيهما بشأن العدد الهائل من القتلى الفلسطينيين في الصراع منذ نشوب انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ - ويبلغ هذا الرقم قرابة ١٨ ٠٠٠ شخص. ويسجل التقريران عدد المصابين بين ٢٥ ٠٠٠ شخص و ٣٧ ٠٠٠ شخص. ويوضح تقرير اللجنة أن قرابة ٢ ٥٠٠ شخص من الجرحى قد أصيبوا بعاهات مستديمة.

ومنذ عامين كنا نأمل ونعتقد أن مؤتمر قمة الألفية قد أعطى زخما جديدا لسعي الإنسان إلى تحقيق السلام، ليس لنفسه فحسب، ولكن أيضا للآخرين. إن تقارب قادة العالم من أجل التأكيد مجددا على ميثاق الأمم المتحدة ورسم طريق جديد للمضي قُدما كان بمثابة إعادة تأكيد بأن قضايا اليوم المهمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما في ذلك رغبة جميع الشعوب في التمتع بحق تقرير المصير - سيتم التعامل معها بجدية. غير أنه بالنسبة للشعب الفلسطيني، فتلك الآمال قد مالت إلى الابتعاد أكثر وأكثر في العام الماضي.

بعد أن بلغ التفاؤل آفاقا عالية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الشهر التاريخي لإعلان الألفية وقرار القادة الفلسطينيين بتأجيل إعلان دولة فلسطينية حتى يتم إبرام اتفاق نهائي للسلام، نقف اليوم عند منعطف تكمن فيه احتمالات السلام في ظل جنازير الدبابات وإطارات الشاحنات الإسرائيلية التي تسدد ضربة مميتة في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية.

إن التقرير المعروض أمامنا يرسم صورة للأضرار التي وصفتها اللجنة بأنها ''التصعيد المطرد في العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة'' (A/57/35، الفقرة ١٧). مما أدى ليس إلى فقدان الكثير من الأرواح وإصابة أشخاص كثيرين ذكرتهم لفوري فحسب بل أيضا إلى إلحاق أضرارا بالغة بالبنية التحتية الفلسطينية، مما زاد من تدهور الحالة الإنسانية، والدمار الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل، وأسفر عن زيادة التوتر في الأراضي المحتلة وإلحاق بالغ الضرر بعملية السلام. وفي مخيم جنين وحده، جلب النشاط العسكري الإسرائيلي دمارا لا حدود له وتسبب في معاناة زهاء ١٤ ٠٠٠ لاجئ. وأنا على يقين من أن الجميع هنا يتذكرون أن الأحداث التي وقعت في ذلك المخيم أسفرت مباشرة عن اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وفي ذلك السياق، حُلّ، للأسف، فريق تقصي الحقائق الذي أنشأه الأمين العام ليقدم صورة صحيحة لما حدث في ذلك

المخيم وجاء ذلك في نهاية الأمر على إثر رفض إسرائيل للتعاون.

وبدلا من بذل الجهود من أجل تحقيق السلام، مضت إسرائيل، على مرأى من العالم كله، على درب إرهاب الدولة: واستولت وأعادت الاستيلاء على مدن وقرى بكاملها، وقامت عمدا بتدمير البنية التحتية ووضع المتاريس وتجويع وإرهاب السكان وفرض حالات إغلاق وحظر تجول من جانب واحد وهجّرت المدنيين من مساكنهم أو اغتالتهم. ووضعت عملية السلام بالضرورة في دائرة الخطر على مرأى ومسمع منا، واستمرت الحالة الإنسانية والحياة الاقتصادية للفلسطينيين في التحول إلى الأسوأ وأصبحت انتهاكات حقوق الإنسان هي العمل السائد كل يوم.

ويعرب وفدي عن رأيه الراسخ – وهو رأي لا نمل من تكراره ومفاده – أن المسؤولية عن مواصلة البحث عن طريق للسلام في الشرق الأوسط، تقع على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا للجهود التي تبذلها اللجنة والرامية إلى مواصلة تعبئة المجتمع الدولي لتأييد الشعب الفلسطيني، تنفيذا لولايتها. وستواصل إندونيسيا تقديم الدعم لجهود السلام الدولية المبذولة حاليا استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإلى المبدأ الجوهري الأرض مقابل السلام. ولا بد أن تلتزم إسرائيل بتنفيذ هذه القرارات. ولا بد أن تتجنب إسرائيل إغراء سد الطريق أمام عملية السلام وذلك بتعمدها استخدام سياسات منافية للسلام.

وتحقيقا لهذه الغاية، نعرب عن سرورنا للعمل مع مجلس الأمن في السنة الماضية، بما في ذلك الرؤية المسلّم بها على نطاق واسع وهي وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه الرؤيات، المتضمنة في القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) الذي ينص على أن تعيش الدولتان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، يمكن أن تضع نهاية لحلقة العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالمثل، فإننا ندرك ونشجع الأعمال والجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية، فضلا عن المبادرة العربية للسلام التي اعتمدت في آذار/مارس ٢٠٠٢.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الأمم المتحدة قبول مسؤوليتها التاريخية فيما يتعلق بقضية فلسطين. ومن شأن شدة المعاناة والظلم اللذين شعر بهما الشعب الفلسطيني في السنة الماضية أن تحتم على الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني بصدد استمراره في كفاحه من أجل تحقيق العدالة وإقرار السلام وتصر على أن تمتثل حكومة إسرائيل لقرارات منظمتنا. وكما قلنا في الماضي، فطالما ظل حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير منتهكا دون أن يعاقب عليه أحد، لن يتحقق سلام دائم في ذلك الجزء من العالم.

ونؤكد من جديد طلبنا إلى إسرائيل أن تدرك أنه لن يكون هناك حل عسكري للحالة في فلسطين. ولا يمكن الوصول إلى طريق السلام والاستقرار إلا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والعمل في إطار المجتمع الدولي. وفي الواقع، فإن حل قضية فلسطين الرئيسية يسهم في التوصل إلى تسوية شاملة لجميع جوانب المشاكل في الشرق الأوسط.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال.

أذكّر الأعضاء بأن الجمعية العامة ستبت في مشاريع القرارات من A/57/L.34 إلى A/57/L.37 صباح يوم الثلاثاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كبند ثان.

البند ٣٦ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/57/470 و A/57/621)

مشروعا القرارين (A/57/L.44 و A/57/L.45)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليقدم مشروعي القرارين A/57/L.44 و A/57/L.45.

السيد أبو الغيط (مصر): اسمحوا لي بداية أن أقدِّم مشروعي القرارين المطروحين تحت البند ٣٦ من جدول الأعمال والواردين بالوثيقتين A/57/L.44 المعنونة ''القدس'' و A/57/L.45 المعنونة ''الجولان السوري''. وأود في هذا الشأن الإبلاغ عن إضافة أسماء الدول التالية التي اشتركت في تقديم مشروع القرار A/57/L.44 وهي: باكستان وبنغلاديش وتوغو والسنغال والسودان وغينيا.

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون الجولان السوري الوارد في الوثيقة A/57/L.45 أود إضافة أسماء الدول التالية التي اشتركت في تقديم مشروع القرار وهي باكستان وبنغلاديش وتوغو والسنغال وغينيا.

تستعرض الفقرات الثلاث الأولى من ديباجة مشروع القرار A/57/L.44 المعنون ''القدس'' القرارات التي سبق اعتمادها من قِبل الجمعية العامة بشأن القدس والتي تؤكد جميعا بطلان كافة الإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف وبصفة خاصة ما يسمى بالقانون الأساسي، ومن ثم ضرورة إلغائها بصورة فورية. كما يستذكر القرار الصادر عن مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي قرر عدم الاعتراف بـ ''القانون الأساسي'' وطالب كافة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في مدينة القدس أن تسحبها.

أما منطوق مشروع القرار، فتفيد الفقرة الأولى منه تأكيد بطلان وعدم مشروعية الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بغرض فرض قوانينها وإدارتها على مدينة القدس. وتشجب الفقرة الثانية من المنطوق قيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، مما يعد انتهاكا لقرارات الشرعية الدولية. وتطالب الفقرة كافة الدول بالالتزام بأحكام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. أما الفقرة الثالثة من المنطوق فتشدد على أن أي حل شامل وعادل ودائم لقضية مدينة القدس يجب أن يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والضمانات التي تكفل حرية الديانة والضمير لسكان القدس، وتمكين الناس من جميع الأديان والجنسيات من الوصول إلى الأماكن المقدسة بحرية ودون عوائق.

وبالنسبة لمشروع القرار المعنون ''الجولان السوري''، فإن فقرات ديباجته تؤكد على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وفقا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ولانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الجولان السوري المحتل. كما يعرب مشروع القرار عن القلق البالغ إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري، مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويؤكد مشروع القرار على عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل. ويعرب في الفقرة الأخيرة من الديباجة عن القلق البالغ إزاء توقف عملية السلام على المسار السوري، وعن الأمل في استئناف محادثات السلام قريبا من النقطة التي كانت قد وصلت إليها.

وفي منطوق مشروع القرار تعلن الجمعية العامة أن إسرائيل لم تمتثل حتى الآن لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). كما تعلن أن قرار إسرائيل عام ١٩٨١ بفرض قوانينها على الجولان السوري المحتل يعد لاغيا وباطلا،

وتطالب إسرائيل بإلغائه. كما يؤكد المنطوق على استمرار انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧، وعلى أن استمرار احتلال الأراضي السورية يشكِّل عقبة في سبيل إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ويطلب مشروع القرار من إسرائيل استئناف المحادثات على المسارين السوري واللبناني، واحترام التعهدات والالتزامات السابقة. ويطالب بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، ويهيب بكافة الأطراف المعنية وبراعيي السلام بذل الجهود اللازمة لاستئناف عملية السلام ونجاحها من خلال تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

لقد طرحت مصر في بيانها أمام الجمعية العامة، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، العناصر الأساسية لموقفها فيما يتصل بالقضية الفلسطينية. وأود أن أستعرض بإيجاز الملامح الرئيسية لموقف مصر فيما يتصل بالوضع في الشرق الأوسط.

أولا، إذا كانت مصر تعتبر أن القضية الفلسطينية تشكِّل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، فإننا ندرك ونؤكد أن للنزاع عناصر رئيسية أخرى يتعين تسويتها من أجل التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في سوريا ولبنان، وإقناع إسرائيل بأن المفتاح إلى الأمن والاستقرار بالمنطقة هو السلام العادل الدائم وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومن ثم ضرورة تجاوبها مع جهود السلام بأمانة وبمصداقية والامتناع عن نسف وتدمير هذه الجهود.

ثانيا، تؤكد مصر رؤيتها لأسس السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وهي ثلاثة: الأول، الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية؛ والثاني، التوصل إلى ترتيبات أمنية متبادلة تكفل أمن جميع دول المنطقة؛ والثالث، إرساء علاقات طبيعية بين دول المنطقة وإسرائيل. وليس خافيا أن الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية هو نقطة البداية التي لا مفر من مواجهتها.

إن الأسس السابقة تشكل جوهر صيغة الأرض مقابل السلام والتي سعى المجتمع الدولي على مدار العقد الماضي من أجل تنفيذها وإقناع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بقبولها. ولكن، للأسف الشديد، تصطدم جهود المجتمع الدولي منذ أيار/مايو ١٩٩٦ برفض قاطع لمساعي السلام من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة وتصميم منها على الاستمرار في احتلال الأراضي العربية الفلسطينية والسورية واللبنانية، والاستمرار في بناء المستوطنات داخل هذه الأراضي، والدفع بأعداد متزايدة من المستوطنين إليها في محاولة لتحقيق آمال وهمية وتكريس حقوق مزعومة. بل لقد زادت حدة عنف القوات الإسرائيلية إلى حد انتهاكها القوانين الإنسانية الدولية والقواعد الأساسية للسلوك الإنساني على مدار السنوات الثلاث الماضية، من أجل كسر شوكة مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال وقتل آماله المشروعة في الحرية والاستقلال. إلا أنها، أي إسرائيل وقواتها المسلحة، فشلت رغم ذلك. وسوف يبقى هذا الفشل طالما بقيت هذه السياسة وتلك الممارسات.

أود أن أؤكد على أن تجربة مصر التاريخية في التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام أثبتت صحة هذا المبدأ أساسا للتسوية السلمية في المنطقة، فأصبح سابقة أساسية مهدت الطريق للجهود الدولية والإقليمية اللاحقة. ومن هذا المنطلق، ينبع تأييد ودعم مصر الثابت للحق السوري في استعادة كل أراضيه المحتلة باعتبار ذلك هو الشرط الرئيسي لتحقيق

السلام بين سوريا وإسرائيل. كما أؤكد على ذات الدعم للبنان الشقيق من أجل تخليص ما تبقى من أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي. ولا يزال يحدونا الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية دائمة وعادلة للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه. وننتظر وغيرنا بادرة حسن نية تصدر عن إسرائيل فتؤكد رغبتها الصادقة في التجاوب مع دعوات السلام بالجدية والمصداقية اللازمين.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

لقد ظلت الأمم المتحدة طوال أكثر من نصف قرن تكرس اهتماما متواصلا ومركزا للحالة في الشرق الأوسط. ولكن من المحزن أن الشرق الأوسط ظل خلال تلك الفترة الطويلة في حالة أزمة خطيرة. وكما كان عليه الحال قبل نصف قرن، لا يزال مركز الأزمة اليوم يتمثل في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وقد أوجز الاتحاد الأوروبي آراءه بشأن الأحداث المأساوية التي ما زالت تتكشف في الأراضي المحتلة خلال المناقشة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ولذلك أود فقط أن أؤكد على أن الاتحاد الأوروبي يدين بشدة أعمال الإرهاب والعنف التي حدثت مؤخرا، والتي لا ينتج عنها إلا إخراج عملية المصالحة عن مسارها. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق تسوية سلمية وعادلة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلا عن طريق عملية تفاوضية.

ولا ينفك الاتحاد الأوروبي ملتزما بمواصلة العمل في إطار المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط فيما يتعلق بوضع خارطة طريق محددة ذات ثلاث مراحل في سبيل التوصل إلى تسوية إسرائيلية – فلسطينية في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ولكن يجب أن يكون السلام في الشرق الأوسط شاملا وأن يتضمن تسوية إسرائيلية سلمية نهائية مع سورية ولبنان. وينبغي أن تقوم تسوية الصراع تسوية عادلة ودائمة وشاملة، بما في ذلك على المسارين السوري واللبناني، على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومرجعية مؤتمر مدريد – خصوصا مبدأ الأرض مقابل السلام – وتنفيذ كل الاتفاقات القائمة بين الطرفين.

في آذار/مارس من هذه السنة، اعتمدت بلدان الجامعة العربية، في مؤتمر قمتها المعقود في بيروت، الاقتراح الذي قدمه ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بشأن مبادرة عربية للسلام. ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بتلك المبادرة، التي تمثل عاملا هاما في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز فرص التوصل إلى سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك على المسارين السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي. فتلك المبادرة تعرض على إسرائيل، لأول مرة على الإطلاق، إمكانية التطبيع الكامل لعلاقاتها مع بلدان الجامعة العربية، بعد إبرام تسوية سلمية شاملة.

وفي أيار/مايو، سحبت إسرائيل على نحو انفرادي قواتها من جنوب لبنان، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وعلى الرغم من أن الوضع هناك ظل يتميز بحالة من الهدوء النسبي، ما زالت تحدث انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار. ومن الضروري أن تفي الحكومة اللبنانية بالمسؤولية الملقاة على عاتقها بموجب ذلك القرار وأن تعيد بسط سلطتها الفعلية على كل جنوب لبنان، بما في ذلك عن طريق نشر قواتها على طول الخط الأزرق بغية استعادة السلم

والأمن في المنطقة. ويجب على إسرائيل، بدورها، إيقاف انتهاكاتها الجوية المتكررة للخط الأزرق، التي لا مبرر لها وتثير قلقا بالغا للسكان المدنيين. وعلاوة على ذلك، يتعين على الجانبين ضمان سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان، وكذلك حريتهم الكاملة في الحركة تنفيذا لولاية القوة.

والاتحاد الأوروبي، إلى جانب مشاركته النشطة في عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال الجماعة الرباعية، يهتم اهتماما شديدا بتنمية منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل، وبالاحتفاظ بروابط وثيقة وطويلة الأمد مع بلدانه. ويهدف الاتحاد الأوروبي، من خلال عملية برشلونة، إلى الاضطلاع بدوره الكامل في ضمان السلم والاستقرار والأمن، فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي مؤتمر وزراء خارجية أوروبا والبحر الأبيض المتوسط المعقود في فالينسيا في نيسان/أبريل من هذه السنة، أكدت الأطراف التزامها بعملية برشلونة وأهميتها بوصفها محفلا للحوار والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر الأبيض المتوسط.

وأود أن أختتم بياني بتكرار تأكيد التزام الاتحاد الأوروبي بأن يواصل – في تعاون وثيق مع أعضاء المجموعة الرباعية الآخرين وجميع الأطراف المعنية – تقديم المساعدة على إيجاد تسوية نهائية عادلة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط. وإننا نحث جميع الأطراف المعنية على العمل مع المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بغية تحقيق ذلك الهدف.

السيد ماكيفور (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن نيوزيلندا يحزنها أن تلاحظ أن العنف، خلال الأشهر القليلة الماضية، ظل مستمرا بلا هوادة في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل، بينما لا تزال إمكانيات التوصل إلى تسوية سلمية للصراع أضعف منها في أي وقت مضى. والمسألتان، بالطبع، مرتبطتان. وترد التقارير عن الموت والإصابات الخطيرة يوميا تقريبا. ومعظم الضحايا مدنيون، ويشملون النساء والفتيات والصبيان – أطفال لن يروا عيد ميلادهم العاشر، بل وربما السادس. ويشملون أيضا شبابا يحضرون مناسبات اجتماعية.

وترفض نيوزيلندا رفضا تاما جميع أعمال العنف، من أي جهة كانت. ونتوجه بمؤاساتنا القلبية وتعازينا إلى أسر جميع الضحايا على الجانبين. وإننا نشجب العمل الإرهابي الذي أودى بأرواح أناس أبرياء من المواطنين الكينيين والسياح الإسرائيليين في مومباسا الأسبوع الماضي. ونتقدم بمؤاساتنا أيضا إلى أسر وأصدقاء وزملاء إيان هوك، أحد موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في جنين، الذي توفي بجروح ناتجة عن طلق ناري أصيب به في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. إن العنف يولِّد مزيدا من الكراهية والريبة، ويدفع كلا الطرفين مسافة أبعد عن الآخر. ونحن ندرك شدة المشاعر المتعلقة بهذا الأمر، والأثر المدمر لعقليات الضحايا.

إن من حق الإسرائيليين أن يعيشوا بأمان في داخل حدود آمنة ومعترف بها. إنه حقهم. ولكن ذلك لن يتحقق من خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية واستخدام القوة المفرط في الأراضي المحتلة. ولن يتحقق بمواصلة النشاط الاستيطاني الاستفزازي وغير القانوني في الأراضي المحتلة. ولن يتحقق بتقويض إسرائيل لدور وقدرة السلطة الفلسطينية وصحة الاقتصاد الفلسطيني. وكل ذلك يدعم تصميم المتطرفين.

ومن حق الفلسطينيين، بدورهم، أن يحصلوا على دولتهم. ذلك حقهم. ولكنه لن يتحقق من خلال العنف والأعمال الإرهابية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة ضد المواطنين الإسرائيليين. وهذا العنف يضعف القضية

الفلسطينية فقط ويقلل من تأييد الرأي العام الإسرائيلي للاستئناف الفوري لمحادثات السلام. وهو يعمل مباشرة ضد إمكانيات نيل الفلسطينيين لحقوقهم المعترف بها.

ونحن، شأننا شأن الآخرين، قد أكدنا من قبل على أن الأهداف الأساسية لكلا الطرفين لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال تسوية سياسية تفاوضية. وترى نيوزيلندا أن تسوية الصراع ينبغي أن تكون في أعلى مستويات أولويات المجتمع الدولي. وعلى الصعيد الفردي، قليل من البلدان هي التي تستطيع إحداث تأثير ذي شأن على التطورات لتتجه الاتجاه الصحيح. وعلى الصعيد الجماعي، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية المثابرة في هذا. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا بوجه خاص لجهود الاتحاد الأوروبي الدؤوبة خلال السنة الماضية ومبادرتي المملكة العربية السعودية والجماعة الرباعية.

دعونا لا نهوِّن من جدية القضية المطروحة. إن الصراع العربي الإسرائيلي ما فتئ يشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. وتكتسي هذه المسألة أهمية بالغة بالنسبة للدول العربية. وهي تستخدم دعوة للتجمع لإشعال فتيل توترات أخرى كما تستخدم أحيانا تبريرا لأنشطة إرهابية. ونحن نعتقد أن حل الصراع مهم بالنسبة للعلاقات الإيجابية بين العالم الغربي والعالم العربي في الأمد الطويل.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في معالجة هذا الصراع. أولا، إن الأمم المتحدة، عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، هي الهيئة الدولية الرئيسية الموكول إليها معالجة الحالة الإنسانية البائسة جدا في الأراضي المحتلة. إن الأحوال الحالية تمثِّل أزمة حقيقية. وهي بالكامل أزمة من صنع الإنسان. وتبذل الأونروا ما في وسعها بيد أنها لا تزال تواجه ظروفا بالغة الصعوبة، بما في ذلك إعاقة وصول موظفيها والتأخير دون مسوغ في التخليص على الإمدادات الإنسانية. وبلغ سوء التغذية المستويات السائدة في أفريقيا جنوب الصحراء. ويعتمد على المعونة الغذائية ما بين ٥٠ في المائة و ٨٠ في المائة من السكان. وإزاء هذه الحالة الآخذة في التدهور ستزيد نيوزيلندا هذا العام من مساهمتها السنوية الأساسية البالغة ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. وفي هذا العام حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٢ قدمت نيوزيلندا للأونروا أيضا مساهمة إضافية قدرها ٤٠٠ ٠٠٠ دولار.

ثانيا، تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في تسهيل المحادثات بين الطرفين، وذلك من خلال مشاركتها في المجموعة الرباعية. وتؤيد نيوزيلندا هذه المشاركة كما تؤيد التزام الأمين العام الشخصي بتشجيع العودة إلى المفاوضات. وعضوية الأمم المتحدة في المجموعة الرباعية هي اعتراف بدور المجتمع الدولي في حل الصراع. ونحن نتطلع إلى التفاصيل النهائية لخطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية من أجل حل يقوم على دولتين. ونأمل أن يلقى هذا الحل تأييد مجلس الأمن بمجرد الموافقة عليه.

في هذا العام، ناقش مجلس الأمن الحالة في الشرق الأوسط بشكل مستفيض وعقد مناقشة مفتوحة بشأن التطورات الحاصلة، وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أنها شاركت في هذه المناقشات. وفي شهر آذار/مارس اتخذ المجلس قرارا تاريخيا – هو القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢) – يؤكد رؤية دولتين. وقد رحبت نيوزيلندا بهذا الحدث.

ويوفر نظر الجمعية العامة السنوي للبنود المتعلقة بالشرق الأوسط ودوراتها الاستثنائية فرصا قيِّمة للمناقشة المتعددة الأطراف بشأن هذه المسائل. وربما من المؤكد أن هذه المناقشات لا تنطوي على الكثير من الإضافات الجديدة بل تستعرض تاريخ الصراع وتعبِّر عن المواقف المعتمدة منذ وقت طويل. وأحيانا تهبط هذه المناقشات إلى مستوى تبادل

الاتهامات. ونحن نشجع، بدلا من ذلك، على إجراء مناقشة تطلعية والبحث عن صيغة توافقية واعتراف الجميع بشواغل طرفي الصراع. وعلينا، بوصفنا مؤسسة، إضافة قيمة جديدة. وإذا لم نفعل فإن ذلك يعتبر من قبيل الفرص المضاعة.

وأخيرا، نختتم بتوجيه نداء إلى كل من الطرفين بالعمل مع القيادة المنتخبة للطرف الآخر والنظر إلى مصالحهما في الأمد الطويل والالتزام بمفاوضات جادة.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): انضمت تركيا إلى بيانات الاتحاد الأوروبي التي ألقيت يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر واليوم، تحت بندي جدول الأعمال ''قضية فلسطين'' و ''الحالة في الشرق الأوسط''. لذلك أود أن أشرح آراءنا بشأن بعض جوانب هذين البندين من جدول الأعمال.

إن حلقة العنف الذي لا هوادة فيه التي كادت تصبح أمرا معتادا في المنطقة على مدار العام المنصرم تبعث على قلقنا البالغ. ويزيد من شعورنا بالقلق والصدمة ارتفاع مستوى العنف إلى أبعاد أكبر في الأيام الأخيرة.

وتركيا، كما سبق أن عبّرت في مناسبات مماثلة، تدين إدانة قوية قاطعة جميع أعمال الإرهاب والعنف. ونكرر الإعراب عن موقفنا الثابت بأنه لا يجوز أن يكون هناك أي تبرير لهذه الأعمال بأي ذريعة كانت. إن الأعمال من هذا القبيل لا تساعد، ولا يمكن أن تساعد، القضية العادلة للشعب الفلسطيني. ومن البديهي أنه من المهم بنفس القدر إدراك أن استخدام القوة المفرطة أو غير المتكافئة لا يمكن أن يؤدي إلى نهاية سلمية. بل على النقيض من ذلك أن هذا لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة اليأس والعنف.

وبوضوح أن الإرهاب والعنف طريق ذو اتجاه واحد بلا مخرج تسوده الظلمة والبؤس. ولهذا الطريق نهاية حتمية واحدة ألا وهي تحطيم آمال الأجيال المقبلة دونما رجعة.

والسبيل الوحيد لكسر حلقة العنف هذه هو التغلب على فقدان الثقة بين الطرفين وإحياء الآمال في السلام. ومن واجب جميع المعنيين الاعتراف بالحقيقة الخطيرة، ألا وهي أن الأمل في السلام هو في الواقع على شفا الضياع.

ونحن نحث الطرفين على الإحجام عن جميع أشكال العنف، كما طالب بذلك قرار مجلس الأمن ١٤٣٥ (٢٠٠٢). كما نناشد جميع الأطراف المعنية العكوف مرة أخرى على مفاوضات جادة بهدف التوصل إلى حل – وإطار هذا المسعى يتمثل في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) فضلا عن مبادئ مدريد وأوسلو والاتفاقات اللاحقة بين الطرفين. ونحن نؤيد بقوة جهود المجموعة الرباعية وسائر المبادرات الرامية إلى مساعدة الطرفين في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في التوصل إلى تسوية سلمية بطريق التفاوض.

ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن خطة طريق واحدة تصوغها المجموعة الرباعية من شأنها أن تلعب دورا حيويا في كسر حلقة العنف وتساعد في التشجيع على إيجاد تسوية سلمية. وخطة الطريق هذه يجب أن تتضمن جميع المعايير ذات الصلة لتحقيق حل يقوم على دولتين، ويجب أن تلبي احتياجات ومطالب وشواغل الطرفين بشكل متكافئ ومتوازن.

وستواصل تركيا بذل كل جهد ممكن من أجل إرساء السلام والبدء بعملية سياسية حقيقية في الشرق الأوسط. وتحقيقا لهذا الغرض سنتوخى توثيق الاتصالات والتعاون مع جميع الأطراف المعنية.

إن كل من خطة الطريق المقترحة من الاتحاد الأوروبي وخطة الطريق المقترحة من الولايات المتحدة تتوخى عقد مؤتمر دولي. وأود أن أعلن مرة أخرى عن

استعداد تركيا لاستضافة هذا المؤتمر الدولي، متى ما سمحت الظروف بعقد هذا المؤتمر.

السيد القدوة (فلسطين): تستمر الحالة في الشرق الأوسط في التدهور لدرجة يصعب معها التنبؤ بما سوف تؤول إليه الأمور. الشعوب العربية غاضبة، وحكوماتها محبطة. المواجهة الفلسطينية – الإسرائيلية مستمرة ومتصاعدة وتهدد بالانتشار، والمنطقة تعيش الخشية من حرب جديدة. وفوق كل ذلك تزداد الفجوة بين المنطقة وبين الشمال أو العالم الصناعي، وتتعمق الفجوة بين حضارتي الشرق والغرب وتهدد حتى باتخاذ شكل المواجهة الدينية. يقود كل ما سبق إلى مزيد من انتعاش التطرف ويعرِّض الاستقرار لمزيد من الاهتزاز.

كما هو معروف فإن منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية من حيث موقعها وثرواتها. شعوبها أصحاب حضارات عريقة ومن هناك خرجت الديانات التوحيدية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. هذه إذن شعوب فخورة بتاريخها وحضارتها ودينها .. ويصعب تصور أنها ستبتلع الإهانة والذل والاستخفاف الذي تشعر به لفترة طويلة.

الكثير من شعوب العالم الثالث ومناطقه أنجزت مرحلة التحرر الوطني في القرن الماضي، نفضت عنها الاستعمار وبدأت وهي تئن من أوجاعها تحاول لملمة أوضاعها وتحاول البدء في عملية البناء الوطني الشاقة في مواجهة كل الصعوبات.

في العالم العربي وبالرغم من تحقيق استقلال دوله تباعا، لم يتم بعد إنجاز مرحلة التحرر الوطني، على الأقل ليس بالكامل. في القلب من ذلك بالطبع قضية فلسطين، بكل ما تنطوي عليه من احتلال واستعمار ومخططات توسعية ونفوذ للقوى الأجنبية الكبرى. البعض قد يعتقد أن الموقف العربي والغضب العربي تجاه إسرائيل نابع من الاضطهاد والقمع والتنكيل الإسرائيلي الذي تعرّض له الشعب الفلسطيني واستمرار ذلك لعقود عديدة. بطبيعة الحال هذا هام جدا وقد قاد بالفعل لتعاطف وتضامن كبير في الأوساط الدولية جميعها.

لكن بالنسبة لنا نحن العرب الأمر أعقد من ذلك. لقد انطلق الغضب العربي والعداء لإسرائيل مما رآه المواطن العربي من ظلم ما بعده ظلم ومنذ البدايات. شعب بأكمله يحرم من حقوقه وفي مقدمتها الاستقلال الوطني، يقتلع من أراضيه ويمنع من العودة لها، ومهاجرون يحضرون بدلهم من بقاع الأرض لتؤسس لهم دولة جديدة وغريبة عن المنطقة، في أغرب مشروع استعماري في التاريخ، يتم في فلسطين ودون أن يكون للفلسطينيين أي ذنب في الفظائع التي تعرّض لها هؤلاء المهاجرون في أوروبا. ثم تعزز الغضب العربي لما رآه عبر السنين من دور لهذه الدولة في المنطقة عسكريا وأمنيا وسياسيا وحتى اقتصاديا .. بتعاون كامل وأحيانا بالنيابة عن قوى أجنبية كبرى. احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين وبدأت باستعماره، كما احتلت أراضي دول عربية عدة واعتدت على دول أخرى، وتعرّض الأمن القومي العربي ككل للخطر الشديد.

ثم وصل الغضب والعداء إلى ذروته عندما تجاوزت القيادة والنخبة العربية كل ما سبق وحاولت فتح مرحلة تاريخية جديدة والتوصل إلى سلام مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، فقط لتواجه برفض إسرائيل لهذه المحاولة وإصرارها على التوسع واستعمار الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وإنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .. مرة أخرى بدعم وتعاون مع، هذه المرة، واحدة من القوى الأجنبية الكبرى. الأمر إذن أعمق وأبعد من الممارسات البشعة لقوة الاحتلال ضد شعبنا المحتل. الأمر أيضا هو الصدمة الوطنية المتواصلة وإصرار

الجانب الآخر على تصعيد الظلم وما يراه المواطن العربي من استمرار الاحتلال ومخططات التوسع الإسرائيلي لبناء إسرائيل الكبرى، وما رافق ذلك من قناعة لديه أن منطقتنا مستهدفة وأن معظم الغرب منحاز ضدنا، بسبب دعمه لإسرائيل، حتى لو كان ذلك على حساب القانون الدولي والنظم التي وضعها ذلك الغرب نفسه.

بعض الأطراف الدولية، خاصة أصدقاء إسرائيل، يحاولون الآن إعادة أسباب الأوضاع السيئة في المنطقة إلى النظام العربي وإدارته للجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التردد في التحولات الديمقراطية اللازمة. كل هذه أمور هامة، ولها تأثيراتها بالطبع، ولكننا كغيرنا من المجتمعات لن نستطيع المضي في تنمية طبيعية لأوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبل حسم المسألة الوطنية. علاقتنا مع العدو الوطني وعلاقتنا مع القوى الخارجية، خاصة المؤثرة منها. في هذه الحالة المحددة قبل حسم الصراع العربي – الإسرائيلي وعلاقتنا مع مَن نراهم حماة إسرائيل والسبب في أزمتنا الوطنية. فقط عندها ستزول البيئة التي يترعرع فيها التطرف وستبدأ المسيرة الطبيعية للمنطقة مستفيدة أيضا من ثمار السلام والتعايش بما في ذلك بين فلسطين وإسرائيل.

ثم جاء الهجوم الإرهابي الوحشي في ١١ أيلول/سبتمبر والمعركة ضد الإرهاب الدولي. عندها قام الجميع باتخاذ الموقف الصحيح. إدانة ما حدث بكل قوة. الاستعداد للعمل المشترك من أجل القضاء على المجموعات الإرهابية ذات البعد الدولي. وأيضا الدعوة لإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والسياسية التي قد توفر بيئة صالحة لنمو التطرف وحتى الإرهاب. دعني هنا أؤكد إدانتنا القوية لآخر مظاهر هذا الإرهاب والذي حدث قبل عدة أيام في مومباسا، كينيا.

لقد تحققت بالفعل بعض النجاحات الهامة على المستوى العسكري والأمني في هذه المعركة ضد الإرهاب الدولي، خاصة في أفغانستان، وهو أمر هام وإيجابي. أما على مستوى السياسات، خاصة فيما يتعلق بالعالم العربي والإسلامي، فلم يتم تحقيق مثل هذه النجاحات بكل أسف. بل ظهرت محاولات لتقويض جدول الأعمال الدولي وإساءة استعماله لخدمة مصالح ضيِّقة غير مشروعة وغير قانونية.

حاولت إسرائيل الربط بين الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي من جهة والمعركة ضد الإرهاب الدولي من جهة أخرى، وحتى المقارنة بين ما تقوم به كقوة احتلال ضد الشعب الفلسطيني وما قام به الحلفاء في أفغانستان. وحاولت بعض الجهات المتشددة الصديقة لها في بعض الدول تحويل المعركة باتجاه المواجهة بين الأديان والحضارات، ودفعت بوضوح نحو المواجهة مع العرب والمسلمين. إننا نحذر من الخطورة الشديدة لمواقف بعض المجموعات الأصولية، وحتى بعض السياسات الرسمية، في بعض الدول، ونؤكد من جديد على ضرورة العودة إلى الالتزام بالمواقف السليمة التي أعلن عنها القادة الحكماء وضرورة التركيز على معالجة وإنهاء أسباب الكراهية والانحياز والمواجهة.

نستطيع أن نضيف إلى كل ما سبق تهديد الحرب في العراق، التي قد تكون حربا أخرى تضاف إلى حروب المنطقة. وهي إن حدثت ستقود إلى عواقب وخيمة لا تُحمد عقباها. لقد قدّم مجلس الأمن من خلال القرار ١٤٤١ (٢٠٠٢) إمكانية طريق أخرى، ونحن نتمنى أن نرى تنفيذا كاملا ودقيقا لهذا القرار. بالرغم من ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن المواطن العربي لا يستطيع أن يتجاهل ما يراه كازدواجية في المعايير. إذا كان الأمر هو التخلص من أسلحة الدمار الشامل، لماذا لا يتم بذل أي جهد لتدمير أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل؟ وإذا كان الأمر هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لماذا لا يتم تنفيذ قرارات مجلس

الأمن في حالة إسرائيل؟ على الأقل تنفيذ القرارات السبعة والثلاثين حول الوضع في الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

نحن نبقي على أمل أن نرى قريبا شرق أوسط جديدا. منطقة خالية من الاحتلال، خالية من التطرف، خالية من العنف والإرهاب، خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخالية من الكراهية. منطقة تستطيع كافة شعوبها أن تعيش في سلام وأمن ورخاء. لكن كل ذلك يتطلب إعادة نظر في السياسات والمواقف، ويحتاج إلى عمل جاد. فلنعمل سويا من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في الوقت الذي نشهد فيه تصعيدا متجددا للعنف في الشرق الأوسط، لا بد أن أقول إن مناقشة اليوم في الجمعية بشأن الحالة في هذه المنطقة تأتي للأسف في أنسب وقت.

وأود أن أستهل بياني بتقديم خالص عزائي إلى أسر الضحايا الذين فقدوا أحباءهم وإلى الذين تعرّضوا لإصابات في أعمال العنف المتبادلة بين كلا طرفي الصراع مؤخرا.

وتدين حكومة اليابان كل أعمال الإرهاب، لا سيما تلك التي تستهدف الأبرياء. فلا يمكن تبرير الإرهاب بأي سبب. ومن المنطلق ذاته، تستنكر حكومتي بشدة أعمال الانتقام العسكرية المفرطة، التي يقع المدنيون ضحايا لها في أغلب الأحيان. ولا يمكن أبدا لهذه الأعمال أن تحسِّن الوضع.

وإنه أمر لا يُحتمل أن تستمر دورة العنف الوحشية هذه بلا هوادة، بالرغم من النداءات التي وجّهها المجتمع الدولي لإنهاء الأعمال العدائية واستعادة السلام. وتحث حكومة اليابان الرئيس عرفات والسلطة الفلسطينية على بذل قصارى جهدهما للإجهاز على المتطرفين، وتدعو حكومة إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي عمل يمكن أن يزيد من إشعال الحالة، والعودة إلى الحوار من أجل تحقيق السلام.

لا يوجد خلاف على خطورة الوضع. فالصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين تهديد خطير لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. ومن ثم فإن انخراط المجتمع الدولي في السعي إلى حل عادل لهذا الصراع أمر ضروري. وهذا الانخراط الدولي في هذه القضية هو أيضا أمر هام للحفاظ على التضامن في مكافحة الإرهاب، وكذلك لمعالجة قضية العراق.

وأود في هذا الصدد أن أنوّه بالعمل الذي يقوم به الآن أعضاء اللجنة الرباعية لرسم خريطة طريق من أجل تحقيق رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام. وتؤيد حكومة اليابان الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتحقيق توافق الآراء بشأن خريطة الطريق هذه، وتأمل أن تنجزها اللجنة الرباعية في اجتماعها الذي سيُعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. علاوة على ذلك، أصبح إصلاح السلطة الفلسطينية عنصرا هاما في دفع عجلة عملية السلام. وتعمل الآن فرقة العمل المعنية بإصلاح السلطة الفلسطينية، والتي تشارك اليابان في عضويتها، على تحقيق الإصلاحات في سبعة مجالات، بالتشاور مع كلا الطرفين.

وتحسين الأحوال الاقتصادية والإنسانية للفلسطينيين مهمة أخرى هامة تقع على عاتق المجتمع الدولي من أجل تهيئة المناخ المشجع على تحقيق السلام. ولهذا الغرض، ما فتئت الحكومة اليابانية تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ خطوات مثل نقل العائدات الضريبية المجمدة إلى السلطة الفلسطينية وتخفيف عمليات إغلاق الأراضي الفلسطينية. كما تقدم اليابان المساعدات إلى الفلسطينيين، والتي بلغت قيمتها أكثر من ٦٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٩٣. ونحن نعتزم الاستمرار في تقديم الدعم للفلسطينيين بأسلوب شامل

وفعال على شكل مساعدات إنسانية طارئة، وبناء القدرات، ودعم الإصلاح الديمقراطي، والمعونة لبناء المؤسسات، ومراقبة الانتخابات.

ويمكن للمجتمع الدولي بالطبع أن يساعد في رسم خريطة طريق يؤدي السير عليها إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولكن يتعين على الأطراف أنفسها أن تسلك هذا الطريق بأقدامها وبعزيمة. وتحث حكومة اليابان زعماء كل من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على إحراز تقدم منتظم نحو التوصل إلى النقطة الأخيرة في هذه المرحلة: دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

السيد ستيهلن (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تعرب سويسرا عن قلقها العميق إزاء الحالة المفزعة التي تتواصل دون هوادة في الشرق الأوسط. إن موجة العنف الأخيرة أودت بحياة العديد من الضحايا، وأوقعت بالسكان المدنيين معاناة مهولة. وهي تهدد مستقبل جيل بأكمله وتحرمه حقه في العيش في كنف الحرية والأمان. وهي تولِّد شعورا باليأس الانتحاري، ووهما خادعا بأن الأمن لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق القوة. وترى سويسرا أنه لا بد من وقف منطق العنف هذا. وهي تذكِّر، في هذا السياق، بالالتزامات التي تتحملها أطراف الصراع بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٣٥ (٢٠٠٢).

إن سويسرا تعترف بحق إسرائيل في العيش في أمن وفي سلام، وهي تعاود التوكيد وبشدة على هذا الحق. وتشدد على الأثر المأساوي الذي يترتب على الهجمات الانتحارية التي لا يمكن أن تبررها أية قضية سياسية مهما كانت. وقد دأبت على إدانتها بأشد ما يمكن من عبارات، لكونها مستهجنة من الناحية الأخلاقية وبوصفها انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي. وهذه الهجمات الغادرة المرتكبة ضد المدنيين – أيا كان مصدرها – لا بد من وقفها فورا. فلا يمكن قبولها على الإطلاق لأنها تقوض تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة وتنتقص من مصداقيتها. وواجب السلطة الفلسطينية أن تشجبها أيضا بأشد العبارات، وأن تقدم مرتكبيها للعدالة. وينبغي للمجتمع الدولي – بما فيه البلدان العربية – أن يدين بلا تحفظ جميع أعمال الإرهاب الموجهة ضد المدنيين.

كما تعترف سويسرا بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وتعاود التوكيد وبنفس القوة على هذا الحق. وتذكِّر سويسرا برغبتها الصادقة في أن تشهد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقادرة على الدوام، دولة تحترم مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد. وبهذه الروح، تحث سويسرا السلطة الفلسطينية على المضي بحزم في إجراء إصلاحات شاملة لهياكلها. تهدف أيضا إلى ضمان المراقبة الديمقراطية والأداء الشفاف لجهازها الأمني. وعلى إسرائيل كذلك أن تتصرف على نحو من شأنه تسهيل نشوء مؤسسات فلسطينية قادرة على كفالة احترام النظام العام وتدعيم المجتمع المدني. وترى سويسرا أن إقامة تعاون فعال في المسائل الأمنية بين الطرفين، مصحوبا بتدابير اجتماعية – اقتصادية وإنسانية لإنعاش المجتمع الفلسطيني شرط أساسي لاستعادة الثقة المتبادلة واستئناف عملية حقيقية للسلام.

ولن تكون المفاوضات ممكنة إلا إذا لاحت في الأفق فرص حقيقية للتوصل إلى حل سياسي عادل وسلمي للصراع. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان أن تتحمل الأطراف المعنية، بل والمجتمع الدولي قاطبة، المسؤوليات الملقاة على عاتقها لوقف التصاعد المستمر السلبي الحالي في أعمال العنف. لقد بدا في وقت ليس ببعيد أن التوصل إلى حل نهائي للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية أصبح في متناول اليد. ومثل هذه الفرصة لن تأتي مرة أخرى إلا إذا توقفت الأطراف عن التصرف بشكل انفرادي سعيا وراء مصالحها الخاصة، وأن تشرع، بدلا من ذلك، في البحث عن حل

توفيقي يأخذ في الحسبان مصالح كل الأطراف المعنية. ولن يتأتى هذا الحل التوفيقي إلا من خلال مفاوضات تجري على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومرجعية مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ وتنفيذ جميع الاتفاقات السابقة التي أبرمتها الأطراف.

وتؤيد سويسرا تأييدا تاما الجهود الحالية التي تضطلع بها المجموعة الرباعية تحقيقا لهدف تعايش دولتين، إسرائيل ودولة فلسطين، جنبا إلى جنب في كنف السلام والأمن. وهي تشدد على أهمية خطة السلام التي اعتمدتها جامعة الدول العربية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، والتي تعتقد أنها يمكن أن تسهم بدور أساسي في جهود المجتمع الدولي لإحلال سلام شامل في المنطقة، ومن شأنها أيضا تسوية المسائل المعلّقة بين إسرائيل وسورية، وبين إسرائيل ولبنان.

وسويسرا مصممة على أن تكفل امتثال الطرفين للقانون الإنساني الدولي. وقد طرحت في الآونة الأخيرة اقتراحات تهدف إلى ضمان أن يحترم الطرفان على نحو أفضل الالتزامات التي تعهدا بها، وستواصل العمل لتحقيق هذا الهدف. ولا بد من تلبية مطالب إسرائيل المشروعة المتعلقة بالأمن، وتطلعات الفلسطينيين نحو إقامة دولتهم، وذلك في إطار الامتثال الصارم للقانون الإنساني الدولي. والامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة بالذات ضرورة لا بد منها، سواء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب أو لتسهيل عمل المنظمات الإنسانية الذي لا غنى عنه لتحسين الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، تذكِّر سويسرا بأهمية الإعلان الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. فهذا الإعلان يؤكد على مسؤوليات كل الأطراف والتزاماتها بدون إضعافها. وقد تعهد الطرفان بكفالة احترام القانون الإنساني الدولي، واتخاذ كل التدابير المنصوص عليها في القانون لمنع حدوث انتهاكات أخرى. كما ينادي الإعلان باستئناف المفاوضات، وبإنهاء الاحتلال، وبتطبيق القانون الذي يسري شرعا على ظروف الاحتلال، وحماية المدنيين الذين هم الضحايا الرئيسيون لهذا الصراع.

ويتعين على إسرائيل، في هذا السياق، أن تقر بأن إنشاء مستوطنات جديدة والتوسع فيها في الأراضي المحتلة يشكلان عقبة أمام السلام، وسببا من أسباب استمرار انعدام الأمن. كما أن المستوطنات تمثِّل خرقا للقانون الدولي. وعلى إسرائيل أن تتصرف فورا امتثالا لالتزاماتها الواردة في خطة ميتشل ولواجباتها التي ينص عليها القانون الدولي. وفي هذا الصدد، ترى سويسرا أنه من المهم بشكل خاص أن تفي إسرائيل بالالتزام الذي تعهدت به في اتفاقات أوسلو بالامتناع عن أية إجراءات من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وغزة.

وفضلا عن ذلك، تدين سويسرا، بعبارات على نفس الدرجة من القوة عمليات الإعدام بلا محاكمة، والعقاب الجماعي، وأعمال الانتقام التي تمارسها قوات الدفاع الإسرائيلية، والتي بحكم طبيعتها العشوائية والمفرطة لا ينجو منها المدنيون ولا العاملون في الحقل الإنساني. كما تدين سويسرا، وبنفس العبارات، أعمال الإرهاب التي تمارسها جماعات فلسطينية ضد المدنيين، أيا كان المكان الذي ترتكب فيه.

وثمة حاجة عاجلة إلى إيجاد حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، لوقف التدهور المستمر في حالة السكان المدنيين، والذي يتسبب فيه العنف السائد. ولكن هذا الحل لا يمكن الاهتداء إليه ما لم يكن هناك دليل ملموس على وجود إرادة سياسية معقودة على التوصل إلى هذا الحل.

ولا يصح أن يظل السلام بعد الآن رهينة الإرهاب أو للعنف العقابي.

ويقع على عاتق إسرائيل، تمشيا مع التزاماتها المحددة بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال، وبينما تتحسن الحالة الأمنية، أن تكيِّف مطالبها الأمنية المشروعة مع ضرورات البحث عن حل دائم يقوم على الحوار واحترام القانون.

وتقع على عاتق السلطة الفلسطينية مسؤولية استعادة الأمن والمصداقية اللازمين إذا أرادت أن تظل شريكا لا غنى عنه للوفاء بتطلعات الشعب الفلسطيني. إن الإصلاح الداخلي وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٣ سيشكلان الدعامتين الجديدتين لشرعيتها.

أخيرا، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تقديم دعم حاسم وفعال للبحث عن السلام وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيقه. وتؤكد سويسرا من جديد استعدادها للإسهام في ذلك المسعى.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سيجتمع المكتب يوم الأربعاء، الموافق ٤ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ٩/٣٠، للنظر في طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين، وارد في الوثيقة A/57/234.

وفي الساعة ١٠/٠٠ ستجتمع الجمعية العامة في هذه القاعة للنظر، كما هو مقرر، في البند ٢٣ من جدول الأعمال، ''سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي''.

بالإضافة إلى ذلك، ستتناول الجمعية العامة ما يلي: تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال، ''تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي''؛ وتقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود الفرعية (أ) إلى (هـ) و (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال ''تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى''.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.